الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 02 رجب 1423 هـ 10 سبتمبر 2002 العدد 8687

بريد طباعة

السعودية: فتح الاتصالات للمنافسة ببدء التحرير الجزئي للجوال في 2004 والهاتف الثابت عام 2008

بيع 30 في المائة من شركة الاتصالات وزيادة رأسمالها إلى 4 مليارات دولار

جدة: عبد الرحمن المطوع
انتقل قطاع الاتصالات في السعودية أمس، الى مرحلة جديدة في تاريخه، بعد ان اقر مجلس الوزراء القيام بأول خطوة عملية لتخصيص شركة الاتصالات من خلال الموافقة على بيع 30 في المائة من أسهمها الى المواطنين وصندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وذلك بعد زيادة رأسمال الشركة من 12 الى 15 مليار ريال.

وذكر مجلس الوزراء السعودي امس في جلسته التي عقدها في جدة برئاسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز نائب خادم الحرمين الشريفين، انه اتخذ هذا القرار بعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى والنظام الاساسي للشركة. واشار المجلس الى ان شركة الاتصالات السعودية العائدة ملكيتها الى الدولة بالكامل، سيتم بيع جزء من أسهمها بعد الموافقة على زيادة رأسمالها من 12 مليار الى 15 مليار ريال، عن طريق ترحيل جزء من ارباح الشركة المستبقاة إلى رأسمال ومن ثم استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك. وحددت الحكومة النسبة المعروضة للبيع بـ30 في المائة من اسهم الدولة في شركة الاتصالات السعودية بحيث يكون نصيب المواطنين السعوديين من ذوي الصفة الطبيعية 20 في المائة على الأقل ومصلحة معاشات التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة لا تتجاوز 10 في المائة توزع بينهما بالتساوي. وتم عمل ضوابط لعملية بيع الاسهم منها: ان يتم البيع خلال الربع الأخير من عام 2002 على أن يظل مفتوحا لمدة 21 يوما، وتكون قيمة بيع السهم الواحد 170ريالا على ان لا يقل عدد الاسهم المعروضة للبيع لكل شخص عن 10 اسهم او مضاعفات هذا العدد، وفي حالة زيادة عدد الاسهم المطلوب شراؤها على عدد الاسهم المعروضة للبيع توزع الاسهم بنسبة ما طلبه كل متقدم وبحد ادنى 10 اسهم لكل متقدم. كما يمكن التفويض بشراء الاسهم بموجب وكالة شرعية خاصة بذلك تقدم مع الطلب وبحد اقصى عشر وكالات للشخص الواحد الوكيل، على ان تلتزم البنوك بوضع حد لنسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للراغبين في الشراء بحيث لا تتجاوز 50 في المائة من قيمة الاسهم المطلوبة. وسوف تبدأ الحملة الإعلامية بشأن عملية البيع فور استكمال الاجراءات المتعلقة بذلك.

وشمل القرار جزءا مهما، يتعلق بفتح قطاع الاتصالات للمنافسة والبدء في التحرير الجزئي للهاتف الجوال في الربع الاخير 2004 والهاتف الثابت في عام 2008، وهو امر يعد جوهرا في مثل هذه الحالات.

كما اقرت الدولة خفض عوائدها من دخل الشركة مقابل تقديم خدمات الاتصالات من 27 في المائة إلى 20 في المائة، وذلك ابتداء من مطلع العام 2003 على أن يعاد النظر في تخفيض هذه النسبة بعد فتح قطاع الاتصالات للمنافسة والسماح بدخول شركات منافسة. وعالجت موضوع مستحقات الشركة، من خلال تطبق آلية سداد لمستحقات (الاتصالات السعودية) على الجهات الحكومية للأعوام المالية التي تلي عام 2000 بتطبيق ما ورد في المحضر بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة البرق والبريد والهاتف بشأن معالجة الموضوعات المعلقة الخاصة بانهاء الارصدة الافتتاحية والقوائم المالية لشركة الاتصالات السعودية. وأنيط بصندوق الاستثمارات العامة تنفيذ الضوابط والاجراءات اللازمة لبيع الاسهم، وذلك

بالتنسيق مع شركة الاتصالات السعودية وباشراف وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ووزارة البرق والبريد والهاتف.

من جهته، ثمن بشر بخيت الاقتصادي السعودي خطوة الحكومة بشأن تفاصيل قرار التخصيص، قائلا انه في ظل ما يحدث دوليا والهجوم على كل ما له علاقة بالسعودية بسبب تداعيات أحداث 11 سبتمبر، فانه توقيت متميز لامتصاص الاموال العائدة الى البلاد ، راجيا من شركة الاتصالات متابعة مسيرة التطوير التي انتهجتها اخيرا في ظل ما يتوقع من فتح باب المنافسة والدروس في شركات الاتصالات الاخرى التي خصصت في التحديد من ألمانيا وانجلترا واليابان فقد شهدت ارتفاعا أول ما اصدرت اسهمها لدرجة عالية، ولكن تقاعس اداراتها عن اتخاذ ما يلزمه بالحفاظ على مركزها التنافسي مع فتح باب المنافسة خفض ارباحها وبالتالي اسعارها والمطلوب ان هذه بداية وليست نهاية.

Like 0 Tweet Share

بريـد طبـاعة